

Distr.: General
9 January 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة التاسعة

جنيف، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٧



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-00312(A)



* 1 8 0 0 3 1 2 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٣	أولاً - الإجراءات التي اتخذتها لجنة التجارة والتنمية
٣	ألف - من القرارات إلى الإجراءات: التجارة بوصفها محفزاً لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
٦	باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة
٧	ثانياً - موجز الرئيس
٧	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية
٨	باء - من القرارات إلى الإجراءات: التجارة بوصفها محفزاً لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
١٤	جيم - التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
١٧	ثالثاً - المسائل التنظيمية
١٧	ألف - افتتاح الدورة
١٧	باء - انتخاب أعضاء المكتب
١٧	جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
١٨	دال - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية
١٩	المرفق الحضور

مقدمة

عُقدت الدورة التاسعة للجنة التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهي الدورة الأولى في إطار جولة العمل الحالية.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها لجنة التجارة والتنمية

ألف- من القرارات إلى الإجراءات: التجارة بوصفها محفزاً لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة التجارة والتنمية،

إذ تؤكد من جديد أن التجارة الدولية يمكن أن تكون محركاً للنمو الشامل والحد من الفقر كما يمكنها أن تسهم في تعزيز التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ بقلق أن نمو التجارة الدولية لا يزال ضعيفاً وأن من المرجح أن يؤثر بُطء التجارة الدولية وضعف النمو الاقتصادي في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

١- تكرر تأكيد أهمية الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجال المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وفي المساهمة في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع مراعاة "مافيكيانو نيروبي"* الذي اعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

٢- تؤكد أهمية الأونكتاد في دعم الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من خلال أنشطة تساهم في تعزيز التجارة والتنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على زيادة صادرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛

٣- تلاحظ أن اجتماعات الخبراء تواصل، تمشياً مع اتفاق نيروبي والاختصاصات التي وافق عليها مجلس التجارة والتنمية، تيسير التبادل البناء للخبرات وأفضل الممارسات، وإقامة العلاقات بين الخبراء، بغية تعزيز المعارف الفنية؛

٤- تشدد على أهمية تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة؛

٥- تلاحظ أهمية النقل البحري في التجارة العالمية؛

٦- تلاحظ مع التقدير انعقاد أول منتدى دولي للجان الوطنية لتيسير التجارة في عام ٢٠١٧؛ وقد استضافه الأونكتاد ونظمه بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية؛

- ٧- تثني على إطلاق مجموعة أدوات جديدة لنقل البضائع المستدام تهدف إلى بناء قدرات البلدان النامية للتمكين من إعادة توجيهها نحو نقل مستدام للبضائع، وتقديم خدمات استشارية بشأن تيسير النقل والتجارة الدوليين، فضلاً عن استعراض النقل البحري والخدمات الإحصائية والإعلامية ذات الصلة؛
- ٨- تسلم بأن تحقيق قدر أكبر من الشفافية في اللوائح التجارية يسهل أيضاً التجارة وأنه يمكن أن يساعد على نمو التجارة وإيجاد فرص العمل وزيادة الدخل؛
- ٩- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم، عند الحاجة، إلى البلدان التي تطلبه لوضع ومراجعة السياسات الوطنية للتجارة والتنمية المستدامة في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ ومافاكيانو نيروبي؛
- ١٠- تقر بقيمة الدعم المقدم من الأونكتاد إلى الجهود الوطنية للدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مجالات رئيسية من قبيل العلاقة بين التجارة والتنمية والبيئة، والتجارة وتغير المناخ، ومصادر الطاقة المتجددة والمنخفضة الانبعاثات، وتهيب بأمانة الأونكتاد أن تواصل عملها بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بسبل منها برنامجها الخاص بالتعاون التقني؛
- ١١- تشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة نشر نتائج بحوثها، بما في ذلك نتائج بحوثها من المساعدة التقنية وبناء القدرات وبناء توافق الآراء، على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- ١٢- تعرب عن ارتياحها لعرض أمانة الأونكتاد بشأن آخر الاتجاهات والسياسات في مجال التجارة، ولوجستيات التجارة، والتنمية المستدامة وتدعو الأمانة إلى مواصلة إجراء بحوث وتحليلات مستقلة في هذه المجالات وتقديم توصيات في مجال السياسة العامة، مع التركيز على البلدان النامية؛
- ١٣- تقر بأهمية عمل الأونكتاد بشأن الاتجاهات التجارية والتدابير غير التعريفية وتطلب إلى الأمانة أن تقدم مساعدتها إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لتعزيز قدرتها على التصدي لآثار التدابير غير الجمركية على التجارة والتنمية؛
- ١٤- تقر بأهمية إدراج الحماية البيئية والاجتماعية وأهداف التنمية الاقتصادية ضمن السياسات الوطنية الخاصة بالتجارة والهياكل الأساسية، بالاستناد إلى مساهمات جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الحكومات والقطاع الخاص؛
- ١٥- تسلم بأهمية إدماج منظور جنساني في تعزيز نمو اقتصادي شامل ومستدام، والدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به السياسات التجارية المراعية للاعتبارات الجنسانية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المجسدة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها؛
- ١٦- ترحب بتكرار دورة الأونكتاد الدراسية على الإنترنت بشأن التجارة ونوع الجنس، التي استفاد منها أكثر من ٤٠٠ صاحب مصلحة من أكثر من ١٠٠ بلد؛

١٧- ترحب بأول استعراض طوعي للنظراء يجريه الأونكتاد بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك كأداة لإصلاح السياسات وكمحفّز للتعاون الدولي والتعاون التقني، وتشجع الدول الأعضاء المهتمة على مواصلة التطوع ووفقاً للموارد المتاحة؛

١٨- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم مساعدته إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن وضع وتنفيذ سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك وتبادل أفضل الممارسات، وكذلك تيسير التعاون الدولي فيما بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك إلى جانب المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك ومجموعة الأمم المتحدة للمبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية**؛

١٩- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل ويعزز أعماله بشأن التجارة في الخدمات، والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالخدمات، والتحليل الذي يتناول التجارة والخدمات من أجل التنمية؛

٢٠- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل ويعزز ما يقدمه من مساعدة تقنية وبناء للقدرة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قبل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءها وبعدها؛

٢١- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل دعم مخططات التكامل الإقليمي من قبيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ويواصل مساعدة أقل البلدان نمواً في الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة من قبيل مخططات الإعفاء من الرسوم الجمركية والخصص المقررة، وقواعد المنشأ التفضيلية لصالح هذه البلدان وإعفاء خدمات أقل البلدان نمواً، فضلاً عن المساعدة المحددة المهدف في إطار مبادرات من قبيل مبادرة الإطار المتكامل المعزز ومبادرة المعونة من أجل التجارة؛

٢٢- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل عمله من خلال أركان عمله الثلاثة في مجالات النقل والنقل العابر للدوليين، ولوجستيات التجارة، وتيسير التجارة، والمسائل ذات الصلة؛

٢٣- تتطلع إلى طبعة عام ٢٠١٨ من "استعراض النقل البحري" وتطلب أن تُدمج استنتاجات التقرير والمنتجات الإحصائية والإعلامية ذات الصلة في عمل الأونكتاد في مجال بناء قدرات وتقديمها للمداولات الحكومية الدولية وكذلك لمنتدىات وضع السياسات الأخرى ذات الصلة؛

٢٤- تقر بمختلف برامج الأونكتاد، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية، وإدارة الموانئ، وبرامج تيسير التجارة وكذلك برنامج التمكين للجان الوطنية لتيسير التجارة والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية من أجل نقل البضائع بطريقة مستدامة وقادرة على التكيف، وتشيد بهذه البرامج وتنفيذها بنجاح؛

٢٥- تعرب عن تقديرها للدعم المالي المقدم من المانحين إلى هذه البرامج.

الجلسة العامة الختامية

١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

** قرار الجمعية العامة ١٨٦/٧٠ وقرار الجمعية العامة ٦٣/٣٥، على التوالي.

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة

تقارير اجتماعات الخبراء
(البند ٣ من جدول الأعمال)

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة:

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

- ١- قدم التقرير رئيس الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.
- ٢- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.7/15.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية

- ٣- قدم التقرير رئيس الدورة التاسعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية.
- ٤- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/39.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية

- ٥- قدمت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية.
- ٦- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/15.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

- ٧- قدمت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي.

- ٨- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.8/3.

اجتماع الخبراء المعني بسبل ووسائل تحسين عملية تنفيذ الأنشطة في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول

- ٩- قدم التقرير، باسم الرئيس، نائب رئيس - مقرر اجتماع الخبراء الأحادي السنة.
- ١٠- وأيد التقرير أحد المندوبين وسلط الضوء على أهمية نتائج الاجتماع لأقل البلدان نمواً. وشدد على حاجة أقل البلدان نمواً إلى تلقي الدعم لجهودها من أجل زيادة القدرة الإنتاجية، وتنويع اقتصادها، وتسخير الفرص التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعبئة الموارد المالية، مع التشديد بصفة خاصة على أهمية المساعدة الإنمائية الخارجية وبرنامج المعونة من أجل التجارة. ومنذ اعتماد فئة أقل البلدان نمواً، لم يتخرج لمركز بلد نام سوى خمسة بلدان، مما يؤكد حاجة أقل البلدان نمواً إلى تسريع الجهود الرامية إلى بلوغ هدف التخرج في الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

الذي حُدِّد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وطلب إلى المندوبين أن يؤيدوا تقرير الاجتماع.

١١ - وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/EM.9/3.

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياساتها

١٢ - عرضت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة السادسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياساتها.

١٣ - وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/CLP/47، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها كما هي.

(ج) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات حماية المستهلك

١٤ - عرضت أمانة الأونكتاد التقرير باسم رئيس الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات حماية المستهلك.

١٥ - وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/CPLP/9، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها كما هي.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

١٦ - أدلت نائبة الأمين العام للأونكتاد بالملاحظات الافتتاحية في الدورة التاسعة للجنة التجارة والتنمية. وأدلت الوفود التالية ببيانات افتتاحية: ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل السودان، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل البرازيل، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل الصين؛ وممثل المغرب؛ وممثل نيبال؛

١٧ - وأشارت نائبة الأمين العام إلى أن الدورة توفر محلاً لدراسة الصلات بين الأولويات الرئيسية للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية وبرنامج عمل الأونكتاد وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولاحظت أن الاتجاهات الجيوسياسية الأخيرة أسهمت في التحديات التي يواجهها التعاون التجاري المتعدد الأطراف. وأكدت أن إنعاش النظام التجاري المتعدد الأطراف لا يزال يمثل حجر الزاوية في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال التجارة.

١٨ - وأكد ممثلو عدة مجموعات إقليمية ووفود من جديد أهمية التجارة في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وأعرب أحد المندوبين عن قلقه إزاء الزيادة الأخيرة في النهج التجارية الحماية والانغلاقية، مما يطرح تحديات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٩ - وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية عن قلقهم إزاء ضعف الأداء في التجارة الدولية وتوقعات معدل نمو بطيء. وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن قلقها بشأن صغر حصة أفريقيا من التجارة الدولية، التي اضمحلت لتصل إلى ٢,٢ في المائة. وقالت إن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في تنمية القدرة التوريدية، ولا سيما في السلع المصنعة والخدمات.

٢٠- وشدد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية والوفود على أن التنفيذ الكامل لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة أصبح محور التركيز منذ دخوله حيز النفاذ، مما يمكن أن يسهم في تعزيز النمو التجاري والاقتصادي وإحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأكدوا أن تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة يمثل تحدياً ويتطلب جهوداً كبيرة ورؤية طويلة الأمد في عدة مجالات، لا سيما فيما يخص البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ودعوا إلى مساعدة تقنية طويلة الأجل وبرامج لدعم بناء القدرات بغية تمكين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من تنفيذ الإصلاحات تنفيذاً يتسم بالاتساق والاستدامة. وأشاروا إلى أن الاستفادة من تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة يقتضي ضمان وجود الاستثمار ذي الصلة في الهياكل الأساسية أيضاً. ولاحظ أحد المندوبين أن بدء نفاذ الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة يسمح للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً بأن تضع جدولاً زمنياً لتنفيذه استناداً إلى قدراتها الذاتية.

٢١- ونوه ممثلو عدة مجموعات إقليمية ووفود بالدور الرئيسي للأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ورحبوا باستمرار الجهود التي يبذلها الأونكتاد في لوجستيات التجارة، والنقل المستدام، واستعراضات سياسات الخدمات، وقانون المنافسة، وتدابير حماية المستهلك والتدابير غير التعريفية، وأشادوا بالعمل المتعلق بالمفاوضات بشأن اتفاق التجارة الحرة القارية في أفريقيا، وأشاروا إلى المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد وإلى برامج المتعلقة ببناء القدرات في مجال تيسير التجارة، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة، وتنفيذ برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية، وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية المتعلقة بالنقل المستدام للبضائع. ودعوا الأونكتاد إلى مواصلة العمل في هذه المجالات وإلى مساعدة البلدان النامية في تسخير التجارة تسخيراً كاملاً بوصفها محركاً للتنمية.

٢٢- وكررت إحدى المجموعات الإقليمية التأكيد على تقديرها لدعم عمل الأونكتاد بشأن النقل واللوجستيات التجارية في جميع أركانه الثلاثة، بما في ذلك الجهد التطوعي بشأن النظم المستدامة لنقل البضائع وتيسير التجارة. وأشادت مجموعة إقليمية أخرى بعمل الأونكتاد في مجال تقديم المساعدة التقنية بشأن الهياكل الأساسية للنقل الساحلي والبحوث والتحليلات المحدثة بشأن الاتجاهات في التجارة الدولية، فضلاً عن العمل المتعلق بتأثير التدابير غير التعريفية على آفاق البلدان النامية في مجال التجارة والتنمية. وأشارت بعض المجموعات الإقليمية أيضاً إلى المساعدة التقنية المقدمة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تيسير التجارة والنقل الدولي، بما في ذلك استعراض النقل البحري ٢٠١٧.

باء- من القرارات إلى الإجراءات: التجارة بوصفها محفزاً لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
(البند ٤ من جدول الأعمال)

المسائل المتعلقة بالمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية

٢٣- قدم الموظف المسؤول عن شعبة الأونكتاد المعنية بالتجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية لمحطة عامة عن تطور الصادرات من السلع والخدمات خلال السنوات الأربع الماضية، مبرزاً قدرة التجارة في الخدمات على التكيف رغم حدوث تباطؤ في التجارة في السلع.

وقال إن من المسلم به على نطاق واسع أن النمو التجاري يؤدي دوراً هاماً في تحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٤- وناقش المحاورون الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك والتجارة ونوع الجنس والتدابير غير التعريفية بوصفها مجالات يحتمل أن تسفر عن نتائج محددة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية.

٢٥- وفيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بالإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، لاحظ بعض المحاورين أن مرحلة المفاوضات الجارية هي الأكثر كثافة منذ إطلاق جولة الدوحة في عام ٢٠٠١. وللمرة الأولى، شاركت مجموعة واسعة من الأعضاء في مفاوضات مستندة إلى نصوص، وسينظر الوزراء فعلياً في التزامات كبيرة. ولا يزال الشك يلف الإرادة السياسية للبلدان الكبيرة التي تمارس الصيد، وإن كانت التوقعات لا تزال مرتفعة.

٢٦- وينبغي تحقيق الغاية ١٤-٦ في إطار أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٢٠. والبلدان المتقدمة مسؤولة عن ٦٥ في المائة من جميع الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، أما البلدان النامية فمسؤولة عن ٣٥ في المائة.

٢٧- ولئن كان من الممكن التوصل إلى نتيجة بشأن حظر الإعانات المقدمة إلى الصيد غير الشرعي وغير المبلغ عنه وغير المنظم وبشأن الشفافية، فإن بعض المحاورين أشاروا أيضاً إلى الحاجة إلى معالجة أشمل للإعانات التي تساهم في الصيد المفرط وفي قدرات الصيد المفرطة، وكذلك للمعاملة الخاصة والفضيلية.

٢٨- وقد كان الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في طليعة بناء توافق الآراء بشأن التخلص التدريجي من الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك في المؤتمر الوزاري الحادي عشر. وقد نشأ زخم عن صدور البيان المشترك بين هذه المؤسسات بشأن تنظيم الإعانات الخاصة بالسمك في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة من أجل دعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٧، الذي شدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمنع أشكال معينة من مصائد الأسماك، بسبل منها التعجيل بمفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٢٩- وأعربت عدة وفود عن شكرها للدعم القوي الذي أبدته الوكالات في تقديم المشورة في مجال السياسات وتوفير حيز للحوار المستنير.

٣٠- وفيما يتعلق بالتجارة ونوع الجنس، أكد بعض المحاورين أن خطة عمل أديس أبابا تعترف بالتجارة كوسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنشئ صلات أكثر وضوحاً بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتجارة. ورأوا أن تشجيع مشاركة المرأة في التجارة أمر حاسم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي. وقالوا إن هناك تزايداً في الوعي بالروابط بين التجارة ونوع الجنس إذ أن اتفاقات مناطق التجارة الحرة الأخيرة تشمل فصولاً عن التجارة ونوع الجنس.

٣١- وفي المؤتمر الوزاري الحادي عشر، سيطلق عدة أعضاء في منظمة التجارة العالمية إعلاناً وزارياً مشتركاً بشأن التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل توفير إطار عمل ومنبر لجعل التجارة أكثر شمولاً للجميع. وأشادوا بعمل مبادرة جنيف الدولية لمناصري المساواة بين الجنسين،

ولا سيما الفريق المعني بالأثر التجاري في إطار المبادرة، الذي أعد الإعلان. وأكدوا أن الإعلان لن يصبح عائقاً أمام التجارة لأنه غير ملزم ويساعد على تركيز الاهتمام على العلاقة بين التجارة ونوع الجنس في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأوضحوا أن الإعلان سيشمل عناصر مثل التعاون وتبادل أفضل الممارسات بشأن السياسات والتحليلات وجمع البيانات من أجل ضمان مشاركة المرأة في التجارة، كما سيشمل تقريراً مرحلياً في عام ٢٠١٩. وأفادوا بأن ثلث أعضاء منظمة التجارة العالمية يدعمون الإعلان في الوقت الراهن، وأعرب المحاورون عن أملهم في أن ينضم إليهم مزيد من البلدان. وأشار بعض المحاورين إلى دور الأونكتاد بشأن التجارة ونوع الجنس، بما في ذلك مجموعة الأدوات والدورات التدريبية والدراسات التحليلية.

٣٢- وفيما يخص التدابير غير الجمركية، أبرز المحاورون أهمية التدابير غير الجمركية وتحدياتها والمبادرات السياساتية المتعلقة بها. وقالوا إن التدابير غير التعريفية بدأت تكتسي أهمية أكبر من التعريفات الجمركية. فتأثيرها أكبر بالنسبة لصادرات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. غير أن الوصول إلى الأسواق وحده لا يكفي؛ فمبادرة المعونة من أجل التجارة وغيرها من التدابير التفضيلية ذات أهمية أساسية للبلدان الأكثر ضعفاً. ولضمان أن السياسة التجارية تعزز التنمية المستدامة، ينبغي أن تدعم القواعد والضوابط قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة من التجارة مع إتاحة المرونة المناسبة.

٣٣- وعرض أحد المحاورين مبادرات شفافية محددة، مثل مكتب المساعدة التجارية للاتحاد الأوروبي ومبادرة شفافية مشتركة لتيسير تجارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في السلع من جانب ٣٥ دولة عضواً. وأكد أن المناقشة المتعلقة بشفافية الضوابط والممارسات التنظيمية الجيدة ينبغي أن تُنقل إلى منظمة التجارة العالمية، مع الاعتراف بالحاجة إلى معالجة قيود القدرات، كما هو الحال مثلاً في الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة.

٣٤- وأبرزت محاورة أخرى أن التدابير غير الجمركية، رغم أنها تسعى في المقام الأول إلى تحقيق أهداف سياسة عامة مشروعة، تؤثر أيضاً تأثيراً كبيراً في التجارة من خلال المعلومات والامتنال والتكاليف الإجرائية، وسلط الضوء على أهمية التدابير غير التعريفية للاستثمار. وأكدت أن قاعدة بيانات التدابير غير التعريفية للأونكتاد والتحليلات الإقليمية والمنهجيات التحليلية تؤدي دوراً حاسماً في تقليص فجوات الشفافية. وشجعت الدول الأعضاء على تيسير جهود الشفافية بشأن التدابير غير التعريفية والاعتراف بالعقبات العملية للوصول إلى الأسواق والحد من العقبات الإجرائية وتعزيز تبادل المنفعة مع القطاع الخاص.

إبراز تعاون الأونكتاد وأنشطته التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٣٥- أشار أحد المحاورين إلى أن من المهم النظر فيما يمكن أن تفعله التجارة للقارة الأفريقية رغم أن مفاوضات المؤتمر الوزاري الحادي عشر بطبئة في إحراز التقدم ونتائجها غير مؤكدة. وقال إن المواقف التفاوضية للمجموعة الأفريقية في منظمة التجارة العالمية تسترشد بأهداف ومبادئ التنمية العامة للقارة المحسدة في جدول أعمال عام ٢٠٦٣، التي تسعى إلى تسخير النظام التجاري المتعدد الأطراف، والتكامل الإقليمي، والتحول الهيكلي من أجل التنمية والنمو المستدامين. ونظراً لبطء وتيرة مفاوضات منظمة التجارة العالمية، أصبحت المفاوضات الإقليمية نقطة تركيز العديد من البلدان، بما في ذلك في أفريقيا. وقد شرعت أفريقيا، بقيادة الاتحاد الأفريقي، في برنامج تكامل سياسي واقتصادي باستخدام التجارة كمحرك للنمو. وخطة عمل

لاغوس (١٩٨٠) ومعاهدة أبوجا (١٩٩١) والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (٢٠٠١) وثائق أساسية تقدم رؤية للتكامل وتهدف إلى إنشاء سوق موحدة في ست مراحل، تُنفذ على مدى ثلاثة عقود. وهناك العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تضطلع بدور ريادي في عملية اتفاق التجارة الحرة القارية استناداً إلى النتائج الإيجابية التي حققتها حتى الآن على الصعيد دون الإقليمي. وعلى الرغم من بعض الشواغل المتبقية (مثل عدم كفاية القدرات الإنتاجية، وقلة فرص الحصول على الطاقة، والخسارة في الإيرادات بسبب تحرير التعريفات الجمركية)، يمكن مواصلة تعزيز عدد من العناصر الإيجابية، مثل دينامية التجارة على الحدود بين البلدان الأفريقية. وينبغي استكمال المرحلة الأولى من المفاوضات المتعلقة باتفاق التجارة الحرة القارية في غضون بضعة أسابيع، رغم أن من المرجح أن إنهاء جميع عناصر التفاوض سيتطلب وقتاً. وستكون بعض النتائج ممكنة، مما يتيح في نهاية المطاف زيادة التجارة الأفريقية والتصنيع والتحول الهيكلي والنمو الاقتصادي (بما في ذلك في أقل البلدان نمواً) والحد من الفقر.

٣٦- وأبرز محاور آخر أن سياسات المنافسة وقوانينها تنطوي على العديد من الفوائد الاقتصادية الأساسية لدفع الأهداف الإنمائية الاجتماعية-الاقتصادية للبلدان. ويمكن أن تؤدي المنافسة الاقتصادية إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة والابتكار والعمالة وتخفيض الأسعار وزيادة تنوع السلع والخدمات الجيدة. والأهداف من ٣ إلى ٧ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة على التوالي بالصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمياه والصرف الصحي والطاقة الحديثة، مرتبطة بسياسة المنافسة. ويمكن بلوغ الأهداف جزئياً من خلال سياسات المنافسة التي ينبغي أن تعزز نمواً أكثر إنصافاً. ويزيد الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والخصخصة ورفع الضوابط التنظيمية من منافسة السوق. غير أن الممارسات المخلة بالمنافسة قد تعيق الفوائد الاقتصادية إذا تركزت المنافسة في أيدي السوق.

٣٧- وفي بوتسوانا، تسبب القطاع الخاص الناشئ والممارسات المخلة بالمنافسة في تفويض أهداف الإصلاحات الاقتصادية للحكومة إلى أن أدخلت بوتسوانا سياسات وقوانين المنافسة لتفادي اضمحلال فوائد المنافسة من جراء الممارسات المخلة بالمنافسة. ويوجه ذلك مزيداً من الانتباه إلى عيوب هيكل السوق مثل الاحتكارات وأثرها السلبي على التنمية الشاملة والمستدامة. ويتسبب الافتقار إلى المهارات المناسبة وعدم كفاية الموارد البشرية في شل التنفيذ الفعال لسياسات المنافسة في العديد من البلدان النامية. وحث الأونكتاد على مواصلة الاضطلاع باستعراضات النظراء لتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للبلدان النامية.

٣٨- ووصف محاور آخر الطريقة التي يمكن بها تسخير التجارة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي السنغال، صُممت خطة السنغال الناشئة لتحقيق أغلبية كبيرة من غايات الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التحول الهيكلي وتعزيز رأس المال البشري والحكم الرشيد. وإذا يسلم السنغال بأن التجارة حافز لتحقيق الأهداف، فإنه، على غرار غيره من أقل البلدان نمواً، ينتظر على أحر من الجمر تنفيذ القرارات المعتمدة في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وإعفاء الخدمات، وقواعد المنشأ التفضيلية لصالح أقل البلدان نمواً. ومن الأهمية بمكان، مع الافتقار إلى توافق الآراء في العديد من مسائل التفاوض الحالية، إبقاء التنمية في صميم مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٣٩- وقال إن عدة وفود تشكر الأونكتاد على المساعدة التقنية المقدمة من خلال استعراضات سياسات الخدمات، وأطر السياسات التجارية، والاستعراضات الوطنية للصادرات الخضراء التي تهدف إلى بناء القدرات الإنتاجية والتصديرية لبلد من البلدان في القطاع الأخضر وقطاع الخدمات. ويعود عمل الأونكتاد بالنفع على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في تعزيز القدرات التقنية.

٤٠- وشدد أحد الوفود على مساهمة الأونكتاد الكبيرة في المفاوضات المتعلقة باتفاق التجارة الحرة القارية والمساعدة في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. وطلب وفد آخر إلى الأونكتاد إجراء تحليل مستقل لاتجاهات التجارة الدولية وسبل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التجارة.

٤١- وأكد أحد المحاورين أن من الأنسب خدمة أقل البلدان نمواً من جنيف نظراً لخبرة الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ولبرامجه المتعلقة بالتعاون التقني في تلك البلدان.

اللوجستيات التجارية والتنمية المستدامة: تيسير التجارة

٤٢- عرضت أمانة الأونكتاد الأثر الإيجابي لإصلاح اللوجستيات التجارية على أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن كفاءة تيسير التجارة والنقل تكتسي أهمية متزايدة للتنمية القائمة على التجارة. ويؤثر إصلاح اللوجستيات التجارية تأثيراً إيجابياً مباشراً على العمالة، والشفافية، والاستثمار، والقدرات البشرية والمؤسسية. وهناك حاجة إلى التخفيف من العوامل الخارجية السلبية مثل السلامة والتلوث والتكيف معها.

٤٣- وعرض أحد المحاورين مفهوم نظام مجتمعات الموانئ، وهو منصة إلكترونية تتيح تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة في الموانئ. والهدف الرئيسي من هذه النظم هو تيسير العمليات وتبسيط الإجراءات التجارية. ونظام شبكة الموانئ "بورتنيت" في المغرب مثال لأفضل الممارسات. وتمثل إدارة التغيير أيضاً عاملاً حاسماً لتنفيذ الإصلاحات التجارية بنجاح.

٤٤- وركز محاور آخر على دور الصكوك القانونية في مجال النقل وتيسير التجارة، مثل الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي، مشيراً إلى أن العديد من الصكوك القانونية الدولية موجودة بالفعل لتيسير التجارة. وشجع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على اعتماد الصكوك والممارسات الفضلى ذات الصلة. وأشار إلى أن تيسير التجارة يكون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وأن استخدام المعايير الدولية والصكوك القانونية مهم على جميع المستويات.

٤٥- وشدد عدد من المندوبين على أهمية التعاون مع القطاع الخاص في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة. وأشار مندوبون آخرون إلى انعدام الوعي لدى العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بالمعايير والصكوك القانونية الدولية القائمة في مجال تيسير التجارة والنقل ورأوا أن بإمكان الأونكتاد أن يشجع على استخدام هذه الصكوك من خلال برامج بناء القدرات. وقدمت الأمانة معلومات عن أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية.

٤٦- وقدم أحد المحاورين مثال بوابة تجارية أنشأتها كينيا بالتعاون مع فريق اللوائح التنظيمية الإلكترونية في الأونكتاد للامتنال للمادة ١ من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير

التجارة. وقال إن الهدف من البوابة هو تمكين الجهات المعنية من الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بشأن الإجراءات التجارية. وقد أدى الأونكتاد دوراً هاماً في مساعدة كينيا على تنفيذ هذا النظام. وأشارت بعض الوفود إلى تنفيذ بوابة التجارة باعتباره أحد أفضل الممارسات المتعلقة بالانتقال من الجانب النظري إلى الجانب العملي.

٤٧- ولاحظت رئيسة الدورة في ملاحظاتها الختامية أن الدورة تناقش مساهمة النقل وتيسير التجارة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن الدورة تعطي نظرة ثاقبة عن الفرص والتحديات التي تواجهها البلدان في تنفيذ تيسير التجارة. وشددت أيضاً على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاركة هذين القطاعين منذ البداية.

اللوجستيات التجارية والتنمية المستدامة: النقل

٤٨- أوضح أحد المحاورين ما لتوسيع قناة بنما من قيمة مضافة للربط بشبكات النقل وتحسين الأداء نظراً لزيادة حجم سفن الأسطول العالمي. وقال إن الأقفال الجديدة، التي فُتحت في عام ٢٠١٦، تعرف زيادة في الطلب أعلى من المتوقع، مدفوعة أساساً من قطاعين هما: ناقلات الحاويات وناقلات غاز النفط المسيل. ولخفض الانبعاثات الناجمة عن عبور القناة، اعتمدت هيئة قناة بنما برنامج الرابطة الخضراء للاعتراف البيئي، الذي يعترف بالعملاء الذين يثبتون رعاية بيئية ممتازة ويشجع آخرين على استخدام التكنولوجيات والمعايير لمساعدتهم على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ويشمل البرنامج ترتيب العالوة البيئية، الذي يتيح للعملاء المؤهلين فرصة تحسين وضعهم في نظام ترتيب عملاء قناة بنما عند حجز المرور عبر قناة بنما. ونتيجة لذلك، انخفض ثاني أكسيد الكربون بأكثر من ١٧ مليون طن خلال السنة السابقة.

٤٩- وأبرز محاور آخر أهمية تشجيع نظم النقل الحديثة باعتبارها إحدى أولويات تركمانستان لتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ودعم التعاون الإقليمي والدولي. وأشار إلى أهمية المؤتمر العالمي الأول للنقل المستدام الذي عقد في عشق أباد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بوصفه خطوة فعالة لزيادة تطوير الشراكات. وقال إن النقل الحديث والهياكل الأساسية المتعددة الوسائط والخاصة بالنقل العابر على طول ممرات النقل العابر الاستراتيجية في المنطقة ستغطي منطقة أوراسيا القارية مع الدخول إلى المحطات البحرية في منطقتي البحر الأسود وبحر البلطيق، ومناطق جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، وآسيا والمحيط الهادئ. وأشار إلى مشاريع الهياكل التحتية للنقل على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك ممر جديد للنقل بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط وعدة طرق للسكك الحديدية تمثل شبكات نقل تتسم بالكفاءة والفعالية التكاليفية في المنطقة. وشدد على أهمية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠٧/٧٠ بشأن النقل مؤكداً من جديد أهمية كفاءة دمج أبعاد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مجال النقل.

٥٠- وذكر محاور آخر أن الهدف الرئيسي لوكالة تيسير النقل العابر في الممر الرئيس، الذي يشمل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، هو تيسير التجارة وتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة. ويكتسي تحسين خدمات النقل وهياكله الأساسية في الممر، بما في ذلك عن طريق الاستثمارات، أهمية أساسية إذ قد تصل تكاليف النقل الحالية حتى ٤٠ في المائة من قيمة البضائع. ومن الأهمية بمكان الانتقال نحو نظم أكثر

استدامة لنقل البضائع ونحو إنشاء روابط بأهداف التنمية المستدامة. وللمضي قدماً، اقترح أن تُحدد، بالتعاون مع الأونكتاد، استراتيجية مستدامة للبضائع من شأنها إشراك صناع القرار، ومن ثم بناء القدرات وتكييفها مع السياق. ومن شأن وجود برنامج واضح ومتكامل للنقل المستدام أن يساعد على تعبئة التمويل اللازم لتطوير الممر.

٥١- وركز المحاور الأخير على خصائص تجعل الهياكل الأساسية للنقل ذات أهمية بالغة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما الموانئ والمطارات الساحلية، وهي شرايين الحياة للتجارة الخارجية والغذاء والطاقة والسياحة. غير أنها كثيراً ما تكون هشّة ومعرضة بشكل خاص لآثار العوامل المناخية والظواهر المناخية الشديدة. ومن بين التحديات الأخرى المواجهة وسائل النقل والتزابط المحدودة، وعدم مرونة الجداول الزمنية، ووجود مطار أو ميناء واحد في غالب الأحيان يدعم نقل الركاب والبضائع على السواء، وارتفاع تكاليف النقل الثابتة للفرد الواحد. فعلى سبيل المثال، تسببت الأعاصير الأخيرة (إيرما وماريا) في خسائر في الأرواح وتعطيل التدفقات التجارية وأضرار كبيرة للهياكل الأساسية الحيوية. وتشمل جهود التكيف مشروعاً من مشاريع الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية. ويهدف هذا المشروع، الذي يستخدم نهج دراسة الحالة، إلى وضع منهجية قابلة للتحويل لتقييم المخاطر المتصلة بالمناخ والقابلية للتضرر بهدف تحديد خيارات تكيف فعالة.

٥٢- وشدد أحد المندوبين على أهمية برامج التعاون التقني للأونكتاد بشأن نظم نقل البضائع المستدامة والقادرة على التكيف واقترح زيادة التعاون وتمويل البرامج.

٥٣- واتفق العديد من المحاورين والمندوبين على أهمية الهياكل الأساسية للنقل من أجل خفض تكاليف النقل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على الحاجة إلى زيادة التمويل من الحفاظ على الهياكل الأساسية وتطويرها. واتفقوا أيضاً على أن هناك في غالب الأحيان صعوبات مرتبطة بالحصول على هذا التمويل وهذه الاستثمارات وأن على القطاع الخاص أن يواصل الانخراط عن كثب. وإن التحديات التي تعترض تعبئة الاستثمارات في الهياكل الأساسية للنقل تتصل، في جملة أمور أخرى، بالمخصصات والعائدات المتعلقة بالمخاطر، ومقبولية المشاريع لدى المصارف، والسياسات الحكومية، ولا سيما فيما يتعلق بالامتيازات، وكذلك الحاجة إلى نهج مكثف يتناول كل حالة على حدة.

٥٤- واقترح أحد المندوبين أن ينظم الأونكتاد منتدى للأعمال التجارية بشأن الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل وتيسير التجارة إذ أن أحد اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المقبلة سيُعنى بالنقل المستدام. وسيتيح المنتدى فرصة جيدة لربط العمل الحكومي الدولي للخبراء بعمل الأونكتاد البحثي الجاري بشأن تمويل النقل الذي يشمل المبادئ التوجيهية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في الهياكل الأساسية للنقل.

جيم- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٥- قدمت أمانة الأونكتاد لمحات عامة عن الأنشطة المضطلع بها في إطار أركان عمله الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني.

عرض تقرير أنشطة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات

٥٦- أشارت الأمانة إلى أن بحوث شعبة التكنولوجيا واللوجستيات وتحليلاتها تشمل الاستعراض المتعلق بالنقل البحري، ودراسات عن النقل وتيسير التجارة، ونشرة إخبارية عن النقل وتيسير التجارة، وإنتاج قواعد البيانات الإلكترونية المتعلقة بالنقل البحري، التي تشمل الموجزات القطرية البحرية والمؤشر السنوي للارتباط بمخطوط الملاحة البحرية المنتظمة.

٥٧- ويشمل عمل المساعدة التقنية تنفيذ برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية، وهو أكبر برنامج للأونكتاد للمساعدة التقنية ويمثل أكثر من ٥٠ في المائة من التعاون التقني للأونكتاد. ويشمل أثر البرنامج، الذي يضم ٧١ مشروعاً تنفيذياً جارياً، تسريع تخليص البضائع في الجمارك، وزيادة حجم الوثائق الإلكترونية المجهزة، وزيادة الإيرادات التي تحصلها الدوائر الجمركية. واستفاد من برنامج التمكين الذي يقدمه الأونكتاد إلى الجان الوطنية لتيسير التجارة أكثر من ٥٠ بلداً حتى الآن وساعد هذا البرنامج على إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة وعلى تحسين استدامتها في جميع البلدان النامية. ويسر التصديق على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة في عدد من البلدان. وتقدم الشعبة أيضاً برنامجين لتعزيز استدامة قطاع النقل وقدرته على تحمل تغير المناخ. وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، واصلت الشعبة تنفيذ برنامجها المسمى "التدريب من أجل التجارة"، الذي يشمل، في جملة مواضيع أخرى، إدارة الموانئ وإحصاءات التجارة الدولية وتشريعات التجارة الإلكترونية. وأخيراً، ظلت الشعبة تقدم، على الصعيد الإقليمي ومن خلال دورات تدريبية قصيرة في جنيف، دورة "الفقرة ١٦٦"، وهي دورة بشأن القضايا الهامة على جدول أعمال الاقتصاد الدولي.

٥٨- وشملت الإنجازات الرئيسية في عام ٢٠١٧ من حيث بناء توافق الآراء المنتدى الدولي الأول للجان الوطنية لتيسير التجارة، والمساهمات المقدمة إلى المؤتمرات العالمية الرئيسية المعنية بالنقل والمناخ، وتنظيم مختلف اجتماعات الخبراء المعنيين بالنقل وتيسير التجارة.

٥٩- وإذ أشار بعض المندوبين إلى تقديرهم للأنشطة التي تدعم التنمية المستدامة، فإنهم شددوا على أهمية دورة الفقرة ١٦٦ وطلبوا تعزيزها في المستقبل، لا سيما عن طريق إدخال عنصر أقليمي بالإضافة إلى الدورات الدراسية الإقليمية.

عرض تقرير أنشطة الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية

٦٠- أشارت الأمانة إلى أن أنشطة الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية تغطي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٦١- وأعرب أحد المندوبين عن تقديره لعمل الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية، مشيراً إلى حدوث تحسينات من حيث تعبئة الموارد المالية من جانب الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية خلال السنوات القليلة الماضية لتمويل المشاريع. وبالنظر إلى التحديات المحددة التي ما زالت تواجهها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، تدعو أمانة الأونكتاد الشركاء من البلدان المتقدمة إلى تقديم مزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية لتوسيع نطاق برنامج التعاون التقني.

٦٢- وأكد مندوب آخر أن حكومة إندونيسيا اتصلت بالأونكتاد للعمل في دراسة بشأن تسخير إمكانيات زيت النخيل لأصحاب الحيازات الصغيرة في البلد. وأشار إلى ما لزيت النخيل من أهمية لإندونيسيا، من حيث حصائل الصادرات وإيرادات أصحاب الحيازات الصغيرة

على السواء. ولذلك يكتسي قطاع زيت النخيل أهمية محورية للحد من الفقر ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن إندونيسيا تواجه تحديات متزايدة في أسواق التصدير بسبب الحواجز غير التعريفية، وشدد على أن العمل في هذا المجال مهم للبلد.

عرض تقرير أنشطة شعبة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية

٦٣- أشارت الأمانة إلى أن عمل شعبة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية يركز على خمس مجموعات.

٦٤- ويشمل عمل الأونكتاد في مجال تحليل التجارة جمع البيانات وتحليل الأثر الإنمائي للوائح التجارية، لا سيما التدابير غير التعريفية، التي تؤثر تأثيراً متزايداً على التجارة. ويبنى الأونكتاد أيضاً قدرة البلدان النامية على استخدام معايير الاستدامة الطوعية باعتبارها أداة للتنمية المستدامة ويقود منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، وهو مبادرة مشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦٥- وفيما يخص المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، يرصد الأونكتاد التطورات التي يشهدها النظام التجاري المتعدد الأطراف ويبنى القدرة الوطنية على وضع سياسات تجارية وأهداف تفاوضية مستنيرة. وتشمل الأنشطة تقديم الدعم التقني إلى ١٣ بلداً ينضم حالياً إلى منظمة التجارة العالمية و٩ بلدان انضمت مؤخراً، والمفاوضات الجارية بشأن اتفاق التجارة الحرة القارية في أفريقيا، فضلاً عن استعراضات أطر السياسات التجارية وسياسات الخدمات، وإعداد وإجراء اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتجارة والتنمية.

٦٦- وينظم الأونكتاد أفرقة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بقوانين المنافسة وسياساتها وقوانين وسياسات حماية المستهلك. ويساعد البحث والتحليل، بما في ذلك استعراضات النظراء لسياسات المنافسة وحماية المستهلك، البلدان على تعزيز نظمها الوطنية كما تفعل برامج المساعدة التقنية. ومن بينها مشاريع لـ ١٦ بلداً في أمريكا اللاتينية (مشروع المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية)، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وإثيوبيا وبلدان الشرق الأوسط، وجنوب أفريقيا.

٦٧- وفيما يخص التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، يُضطلع بعمل مكثف بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحليل السياسات المتعلقة بإعانات مصائد الأسماك ومشروع جديد بشأن الاستراتيجيات القائمة على الأدلة والاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية للمحيطات المتسقة من حيث السياسات. ويجري الأونكتاد أيضاً استعراضات وطنية للصادرات الخضراء في تسعة بلدان، ويساعدها على تطوير القطاعات والصادرات الخضراء.

٦٨- وتساعد مجموعة أدوات التجارة ونوع الجنس واضعي السياسات على تحليل الأثر المحتمل على النساء إذا نفذت سياسات تجارية معينة. ويجري تكييف موادها التعليمية المتعلقة بالتجارة ونوع الجنس، بما في ذلك دليل ودورة تدريبية على الإنترنت، حسب احتياجات محددة للمناطق المستهدفة، بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٦٩- افتتح الدورة التاسعة للجنة التجارة والتنمية المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نائب رئيس اللجنة في دورتها الثامنة، السيد ألكسندر تسيليوك (بيلاروس).

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٠- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيدة قادرة أحمد حسن (جيبوتي)

المقرر: السيد سيد عاطف رازا (باكستان)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧١- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية جدول أعمالها المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/41. وبالتالي كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة:

'١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

'٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

'٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

'٤' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية الموازية على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

'٥' اجتماع الخبراء بشأن سبل ووسائل تحسين عملية تنفيذ الأنشطة في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

- (ج) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات حماية المستهلك
- ٤- من القرارات إلى الإجراءات: التجارة بوصفها محفزاً لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
- ٥- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

دال- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

- ٧٢- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أذنت لجنة التجارة والتنمية للمقرر بأن يضع، تحت سلطة الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. وسيقدم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

الحضور*

- ١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وأعضاء اللجنة:
- | | |
|-------------------------------------------------------|-----------------------------|
| السلفادور | الاتحاد الروسي |
| السودان | إثيوبيا |
| سيراليون | الأرجنتين |
| الصين | الأردن |
| عمان | إسبانيا |
| غواتيمالا | ألمانيا |
| الفلبين | إندونيسيا |
| كوت ديفوار | أوغندا |
| الكويت | إيران (جمهورية - الإسلامية) |
| كينيا | البرازيل |
| ليسوتو | بلجيكا |
| مصر | بولندا |
| المغرب | تركمانيستان |
| المملكة العربية السعودية | تركيا |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وآيرلندا الشمالية | ترينيداد وتوباغو |
| نيجيريا | توغو |
| هايتي | جامايكا |
| الولايات المتحدة الأمريكية | الجزائر |
| اليمن | جزر البهاما |
| | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| | جيبوتي |
- ٢- وكانت الدولة المراقبة التالية غير العضو في المؤتمر ممثلة في الدورة:
دولة فلسطين
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

- ٤- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية مُمثّلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
مركز التجارة الدولية
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفئة العامة:
مهندسو العالم
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
الفئة الخاصة:
الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن
-